العلاقات بين المشيخات والدولة السعودية الثانية ١٨٥٣ - ١٨٩٣ م

د. نذير جبار الهنداوي
كلية الآداب – جامعة بغداد

قامت امارات الساحل الشمالي (الذي تقوم عليه الآن دولة الإمارات العربية المتحدة) بدور مهم في تاريخ منطقة الخليج العربي ، لما تحويه من مجاميع قبلية عربية ، في مقدمتها عرب القواسم ، التي كانت القوة الأبرز في المنطقة خلال القرن الثامن عشر والعقدين الأوليين من القرن التاسع عشر[١] ، بفضل سلاحها البحري ، الذي هيمنت من خلاله على الخليج العربي بساحليه الغربي والشرقي، وعرقلت نشاط بريطانيا البحري في المنطقة .

تزامن بروز قوة القواسم مع ظهور آل سعود في منطقة شبه الجزيرة العربية ، ومحاولتهم توسيع نفوذهم السياسي صوب إمارات الخليج العربي ، الذي يتطلب منهم امتلاك قوة بحرية لتحقيق مراميهم . وبما أن عرب القواسم هم أصحاب تلك القوة ، فأمر طبيعي أن يوجه آل سعود أنظارهم إلى تلك المنطقة ، لما تحققه لهم من مكاسب وغايات سياسية واقتصادية في آن واحد . فأخضاع القواسم لنفوذهم السياسي ، سيمكنهم من استغلال اسطولهم للضغط على سلطنة عمان تمهيدا لأخضاعها ، ومن ثم الأشراف على الطرق التجارية في الخليج العربي ، وكذلك الحصول على موارد اقتصادية كانت بهم حاجة ماسة إليها في تلك الحقبة[٢] . وقد تم لهم ذلك في عام ١٨٠٠ بعد مناوشات بين الطرفين استمرت ثلاث سنوات ، عندها أعلنت إمارات الساحل الشمالي تبعيتها للدولة السعودية ، من دون أن يكون للأخيرة سيطرة مباشرة عليهم[٣] ، بعد أن توقع شيخ القواسم صقر بن راشد الأفادة من القوات السعودية في السيطرة على مدخل الخليج

العربي وجزره الستراتيجية ، وبالتالي التحكم بتجارته[٤] . وهذه الأمور لا يمكن تحقيقها إلا إذا امتلكت الإمارات قوات برية مسندة بأساطيلهم البحرية .

في ضوء هذه المستجدات ، بدأت سفن القواسم تمارس نشاطا تجاريا واسعا في الخليج العربي من دون خوف من أساطيل الدول الأخرى ، وفي مقدمتها بريطانيا ، التي كانت تستخدم الخليج ممرا مائياً إلى مستعمراتها في الهند ، أعتقاداً من القواسم بحقهم في السيادة العربية في مياه الخليج العربي .

ويهدف تحجيم هذا النشاط ، قررت بريطانيا التي ترسخت سيطرتها على الهند أواخر القرن الثامن عشر ، التعاون مع حاكم عمان سلطان بن أحمد (١٧٩٢-١٨٠٤) لضرب هذه القوة العربية وتجريدها من سلاحها البحري ، وتفتيتها الى وحدات صغيرة ، كون بقائها يشكل وضعا مربكا لمخططات بريطانيا وتهديدا مباشرا لمواصلاتها البحرية في الخليج العربي ، التي أصبحت أهميته الستراتيجية محط أهتمام بريطانيا لغايات دفاعية واقتصادية[٥] . فكانت حملة ١٨٠٩[٦] ، التي فشلت فيها بريطانيا في تدمير قوة القواسم البحرية ، بفضل المقاومة الباسلة التي واجهوا بها القواسم الأسطول البريطاني ، وخططهم الناجحة في الحفاظ على أسطولهم البحري من التدمير .

أدى فشل الحملة البريطانية على رأس الخيمة إلى تزايد نشاط القواسم ، وفقدان بريطانيا هيمنتها بوصفها قوة بحرية ، مما دفعها إلى تأمين حماية لسفنها المارة عبر الخليج العربي ، والتفكير بأعداد حملة عسكرية قوية لتحطيم معاقل القواسم . غير أن مشاكلهم في الهند لاسيما مع اتحاد المهراتا والبندارى (١٨١٧-١٨١٨) حالت دون تنفيذ ذلك[٧] . ولكن ما أن حسمت مشاكلها ، حتى أعلنت حكومة الهند البريطانية مشروعها لإعادة ما أسمته بالسلام في منطقة الخليج العربي[٨] ، وقد تزامن ذلك مع سقوط الدرعية عاصمة آل سعود على يد قوات إبراهيم باشا في أيلول ١٨١٨[٩] ، فأعتقدت بريطانيا أن أهم العقبات قد أزيحت عن طريقها ، للقضاء نهائيا على قوة القواسم البحرية ، كون آل سعود هم الحليف

القوى لهم ، الذي يجعل بريطانيا تتردد في أتخاذ أي قرار من شأنه خوض حـوب في منطقة الجزيرة العربية . غير أن المصادر التاريخية[١٠] التي نتفق معها تؤكد، أن نشاط القواسم في الخليج العربي قد استمر باندفاع كبير في الوقت الذي كـانت فيه شبه الجزيرة العربية تتعرض لهجمات القوات المصرية ، بل الأكثر من ذلك ، أنه حينما سقطت الدرعية ، أزداد القواسم جرأة في مهاجمة السفن البريطانية التـي تعترض نشاطهم البحري .

في تشرين الثاني ١٨١٩ شنت بريطانيا حملة عسكرية ضد معقل القواسـم في رأس الخيمة . وبعد دفاع بطولي لسكان الساحل ، تمكنت القوات الغازية مـن حسم الموقف لصالحها[١١] . واجبار قائد الحملة وليـم كـرات كـير William Grantkeir شيوخ الساحل الترقيع على ما عرف بالمعـاهدة العامـة General Treaty في كانون الثاني ١٨٢٠[١٢] ، والتي تم بموجبها تغير أسم الساحل إلـى الساحل المهادن Tracheal Goast .

تعد معاهدة ١٨٢٠ انعطافا خطيرا في مسار العلاقات البريطانية بمنطقـة الخليج العربي ، إذ أصبحت حجر الزاوية في النفوذ البريطاني ، والأساس الـذي ارتكزت عليه بريطانيا في فرض هيمنتها على كيانات المنطقة ، وأستمر تأثيرهـا مدة لاحقة .

أنحسر النفوذ السعودي عن منطقة الخليج العربي بعد سقوط الدرعية عـام ١٨١٨ ، لكنه عاد إلى الظهور في عهد الأمير تركي بن عبد الله (١٨٢٤-١٨٣٤) الذي قرر التوجه نحو إمارات الساحل الشمالي ، بالرغم من معارضة قسم منـها ، لأنه كان بحاجة ماسة إلى مواردها ، لإعادة بناء دولته[١٣] .

وعند تولي الأمير فيصل بن تركي الحكم للمرة الأولـى (١٨٣٤-١٨٣٨)، أرسل قوات سعودية بقيادة سعد بن مطلق للتمركز في واحـة الـبريمي ، الا أن السياسة التعسفية التي اتبعها مع قبائل عمان والساحل الشـمالي ، أسـهمت فـي أضعاف مركز آل سعود في المنطقة ، ومن ثم فقدانـه ، بعـد أن اسـتغل بنـو

شامس والنعيم سكان الواحة الأصليين غياب سعد بن مطلق ، تمكنوا من طرد الحامية السعودية ليعيدوا من جديد سيطرتهم السياسية على البريمي[١٤] .

لم يتخذ فيصل بن تركي أي أجراء من شأنه عودة النفوذ السعودي من جديد إلى أقليم عمان وذلك ، لعدم استقرار اوضاع نجد الداخلية التي استمرت حتى اجتياح قوات محمد علي لشبه الجزيرة العربية عام ١٨٣٧ ، والإطاحة بالأمير فيصل بن تركي في كانون الأول ١٨٣٨[١٥] ، وبذلك انتهت الحقبة الأولى من حكم فيصل بن تركي ، لتعود منطقة نجد إلى الحكم المصري من جديد .

كانت نهاية حكم فيصل بن تركي ، أيذانا ببدء مرحلة جديدة تركت بصماتها الواضحة على الأحداث السياسية في شبه الجزيرة العربية ، وأمارات الخليج العربي . فمع عام ١٨٣٩ أصبح خورشيد باشا سيد نجد من دون منازع ، وأتضح ذلك في معاملته الحسنة للنجديين ، أنسجاماً مع هدف حملة محمد علي التي سعى الأخير من ورائها إلى ضم المنطقة إلى أمبراطوريته المستقبلية ، وأستخدامها منطلقا للتوسع صوب إمارات الخليج العربي والعراق[١٦] .

أثار نشاط خورشيد باشا مخاوف حكومة الهند البريطانية ، لأدراكها مدى الخطر الذي ستتعرض إليه مصالحها في حالة نجاح المصريين التوغل صوب إمارات ساحل عمان الشمالي . فجاء احتلالها لعدن عام ١٨٣٩ ، لمنع وقوعها بأيدي المصريين من جهة ، وغلق مضيق باب المندب لمنع وصول مساعدات إلى قوات خورشيد باشا من مصر[١٧] . كما اقترحت على الدولة العثمانية أن تعلن ، أن الكويت والقطيف هي مناطق تابعة للأمبراطورية . أما إمارات الخليج العربي وعمان ، فأن بريطانيا مسؤولة عنها[١٨] .

وبعد سلسلة من التطورات ، تمكنت بريطانيا من تحديد نفوذ محمد علي السياسي بموجب معاهدة لندن ١٨٤٠ . فأصبح الطريق مفتوحا امامها لأحكام قبضتها على الخليج العربي ، ومواجهة أية قوة تحاول منافستها فيه . وبهذا

خرجت بريطانيا من سياسة عدم التدخل العسكري في شؤون الخليج العربي ، طبقاً لما اقتضته مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة .

وعندما حاول عبد الله بن ثنيان الذي تسلم السلطة في السعودية عام ١٨١٤ مد نفوذه إلى عمان ومشيخات الساحل ، بعث روبرتسون Robertson المقيم البريطاني في الخليج ، رسالة إلى الأمير السعودي حذره فيها من تنفيذ خطته[١٩].

نبهت حملة خورشيد باشا ، حكومة الهند البريطانية على ضرورة تقوية علاقاتها بشيوخ الساحل ، من خلال عقد اتفاقية جديدة مع حكام المنطقة ، تمنعهم من إقامة صلات واسعة مع الدول السعودية ، من شأنها الأضرار بمصالحها في منطقة الخليج العربي ، وبالمقابل تحدد توسع آل سعود صوب إمارات الخليج العربي[٢٠] . واقترحت حكومة الهند على المقيم روبرتسون ، أن تكون مدة الأتفاقية عشر سنوات كتجربة ، بعدها تكون بصفة دائمة[٢١] .

في الحادي عشر من حزيران ١٨٤٣ ، وقع روبرتسون مع شيوخ إمارات الساحل الشمالي ، أتفاقية العشر سنوات[٢٢] ، حرّمت بموجبها بريطانيا على سكان إمارات الساحل الأعمال والأنشطة كافة التي تراها مؤثرة في ما أسمته بالسلام في منطقة الخليج العربي ، والأكثر من ذلك ، فرضت عقوبات على كل من يخالف بنود الأتفاقية .

تزامن عقد اتفاقية العشر سنوات مع المدة الثانية من حكم الأمير فيصل بن تركي (١٨٤٣-١٨٦٥) ، الذي يطمح لتوسيع حدود دولته لتشمل جميع إمارات الخليج العربي . وبعد ان استقرت له الأوضاع في اقليم الاحساء ، قرر توجيه انظاره صوب إمارات الساحل الشمالي . الا أن أوضاع الأخيرة في هذه المدة ، تجعل من الصعوبة على الأمير السعودي التحرك بحرية ، فحكام المنطقة قد ارتبطوا بمعاهدات دائمة مع بريطانيا ، ليس من السهولة أعلان ولاءاتهم إلى أية قوة سياسية ، تشعر من خلالها بريطانيا أن لها تأثيراً في مصالحها في المنطقة، لاسيما آل سعود . فضلاً عن أن سكان الساحل قد تذمروا من السياسة التي

يمارسها السعوديون بحقهم ، وعدوا وجودهم تدخلا في شؤونهم الداخلية واغتصابا لأراض ليس من حقهم البقاء فيها ، لاسيما سعيد بن طحنون (١٨٤٥-١٨٥٥) حاكم إمارة أبو ظبي ، الذي يعد واحة البريمي جزءاً من ممتلكاته .

أعاقت كل هذه الأمور محاولات فيصل بن تركي ، الحفاظ على تواجد سعودي في مناطق الساحل الشمالي ، خلال الأعوام ١٨٤٣ و ١٨٤٥[٢٣] ، على الرغم من إثبات حسن النية تجاه بريطانيا ، ورغبته في تطوير علاقات بلاده معها، والتأكيد على عماله في المنطقة بتغيير سياستهم لكسب ود سكان مشيخات الساحل[٢٤] .

ما أن تخلص فيصل بن تركي من مشاكله الداخلية في نجد ، وحملته ضد محمد بن خليفة (١٨٤٣-١٨٧٠) شيخ البحرين ، حتى أوعز أواخر عام ١٨٥٢ إلى ابنه الأمير عبد الله بالتحرك نحو إمارات الساحل ، التي أعلنت تبعيتها للدولة السعودية[٢٥] . وبعد أن ثبّت أقدامه في البريمي طلب من ثويني بن سعيد حاكم مسقط بالنيابة ، إعادة اقليم صحار إلى قيس بن عزان ، ودفع تعويضات مالية كبيرة ، وبخلافه سيهاجم أقليم الباطنة ويحتله[٢٦] . ومما زاد أصرار عبد الله بن فيصل ، انضمام سلطان بن صقر شيخ الشارقة إلى جانبه[٢٧] ، فأحرج موقف ثويني ، ووجد نفسه على وشك تلقي ضربة قوية من القوات السعودية .

عند هذا المنعطف ، تدخلت حكومة الهند البريطانية ، ضمانا لمصالحها في منطقة الخليج العربي ، فأوعزت إلى كمبل Kembell المقيم البريطاني التدخل شخصيا لوضع حد لتجاوزات آل سعود . فسارع بأرسال بعض قطع من الأسطول البريطاني إلى ساحل الباطنة ، لفك الحصار الذي فرضته القوات السعودية على الأقليم[٢٨] ، كما أعلن استعداد حكومته للوقوف إلى جانب ثويني ، وعدم السماح للقوات السعودية بمهاجمة مسقط إذا ما حاولت ذلك[٢٩] .

كان للتدخل البريطاني اثره في تهدئة الموقف وذلك ، لتخوف عبد الله بن فيصل من النتائج الخطيرة على بلاده في حالة الأصطدام مع بريطانيا . وعليه

توصل الطرفان عام ١٨٥٣ إلى اتفاقية ، تعهد بموجبها ثويني دفع مبلغ قدره أثنا عشر ألف ريال سنوياً ، وستون ألف ريال تدفع فوراً مبالغ متبقية بذمته للدولة السعودية[٣٠] .

وفي ضوء هذه الأحداث ، ولكي تعزز بريطانيا من نفوذها أكثر في المنطقة ، استدعى كمبل شيوخ الساحل ، ووقع معهم في الرابع من مايو ١٨٥٣ معاهدة جديدة عرفت بمعاهدة "السلام" الدائم[٣١] Treaty of Perpetual Peace خولت بموجبها بريطانيا ، الأشراف على حفظ "السلام" وتثبيته في المنطقة . وهكذا أتخذت بريطانيا من معاهدة ١٨٥٣ أداة لتشديد قبضتها على مشيخات الساحل الشمالي ، ساعدها على ذلك ، تناقص القوة البحرية للإمارات ، وعدم قدرتها على منافسة السفن البريطانية التي تطورت بفعل استخدامها للبخار[٣٢] .

على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها حكومة الهند البريطانية لتحجيم نشاط فيصل بن تركي في إمارات الساحل ، الا أن ذلك لم يمنعه من توسيع نفوذه حين تسنح له الظروف ، اعتقاداً منه ، بأن أي أنكماش لنفوذه في المنطقة ، معناه فقدان مكانة دولته السياسية ، وبالتالي حرمانه من مكاسب اقتصادية تعد أساساً للحفاظ على كيانه في شبه الجزيرة العربية . لهذا حاول عن طريق احمد السديري عامله في البريمي ، أن ينتهز فرصة الإضطرابات التي شهدتها مشيخة الشارقة عام ١٨٥٥ ، للسيطرة على منطقة الحمرية الواقعة على ساحل الخليج ، ليثبت أن بأمكانه فرض سلطته على جميع بلدان الساحل . الا أن محاولته فشلت بسبب المقاومة التي أبداها سكان المنطقة ، وأصطدامه ثانية بالسلطات البريطانية[٣٣] .

وقبل وفاة الامير فيصل بن تركي في كانون الأول ١٨٦٥ ، شن تركي السديري عامله على البريمي هجوماً على مدينة صور على الساحل في سلطنة مسقط ، ليضع حداً للتواجد السعودي على إمارات الساحل . فقد ساندت القوات السعودية في البريمي التمرد الذي أعلنته قبيلة (الجنبة) العمانية ضد ثويني بن سعيد ، وبدأت بالإغارة على المدينة في أيلول ١٨٦٥ ، مما اضطر حاكم مسقط

إلى الطلب من حكومة الهند البريطانية الوقوف إلى جانبه ، لاسيما أن مدينة صور يقطنها العديد من الرعايا البريطانيين ، الذي تعرض أحدهم إلى القتل جراء تلك الهجمات[٣٤] .

وجه لويس بيلي Lewis Pelly المقيم البريطاني في منطقة الخليج العربي الذي سبق وأن ألتقى الأمير السعودي فيصل بن تركي خلال زيارته إلى الرياض في آذار ١٨٦٥[٣٥] ، تحذيرا شديد اللهجة إلى فيصل بن تركي طالبا منه فك الحصار الذي فرضته قواته على مدينة صور ، ودفع تعويضات عن الخسائر التي نجمت عن الهجوم ، وتقديم أعتذار رسمي لبريطانيا خلال مدة أقصاها سبعة عشر يوماً ، وسيضطر الأسطول البريطاني خلاف ذلك إلى ضرب المعاقل السعودية ، على طول ساحل الأحساء[٣٦] .

جاء تحذير بيلي في وقت كان فيه فيصل بن تركي على فراش المرض ، توفي بعدها ، فتأخر الرد السعودي على مطالب المقيم البريطاني . غير أن موقف الأخير لم يتغير بعد دخول الدولة السعودية مرحلة الأنهيار بسبب الصراع الأسري الذي شهده البيت السعودي بين الأخوين عبد الله وسعود أبناء الأمير فيصل بن تركي . فقد استغل بيلي الظروف التي أعقبت وفاة فيصل لأحكام سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية فطلب من بالسلي Balisly قائد الأسطول البريطاني في الخليج العربي ضرب المعاقل السعودية ، على ساحل الأحساء ، فأطلقت السفينة الحربية البريطانية "هايفلاير" Highflyer النار على مينائي الدمام والقطيف في المدة ما بين كانون الثاني وشباط ١٨٦٦[٣٧] .

وعلى الرغم من محاولات الأمير السعودي الجديد عبد الله بن فيصل الأحتفاظ بوجوده في مشيخات الساحل ، الا أن أنشغاله بالحرب الداخلية بينه وبين أخيه سعود أضعف امكانية ذلك . ومما أسرع في أنهاء ذلك التواجد مقتل عاملهم على البريمي تركي السديري عام ١٨٦٩ ، عندما تدخل في النزاع الداخلي الذي

شهدته إمارة الشارقة[٣٨] . وفي حزيران ١٨٦٩ تمكن بني النعيم سكان البريمي وبأتفاق مع عزان بن قيس (١٨٦٨-١٨٧١) حاكم مسقط الجديد ، طرد القوات السعودية من المنطقة[٣٩] . وقد حاول عبد الله بن فيصل استرجاع البريمي ، الا أن أقليم الأحساء الذي كان قاعدة لانطلاق آل سعود صوب إمارات الساحل الشمالي، سقط في يد أخيه سعود عام ١٨٧٠[٤٠] .

وعند تسلم سعود السلطة في عام ١٨٧١ ، طلب من محبوب بن جوهر التوجه إلى البريمي ، لأخضاع إمارات الساحل الشمالي ، الا أن بقاء السعوديين فيها لم يستمر طويلاً ، فقد خسروا مركزهم أثر دخول القوات العثمانية إلى أقليم الأحساء في العام نفسه[٤١] ، بدعوة من الأمير عبد الله بن فيصل ، لتشهد المنطقة مرحلة صراعات سياسية وعسكرية أدت بريطانيا الدور الأكبر فيها ، لما يحتله الخليج العربي من أهمية لدى رجال السياسة البريطانيين .

أحدث أحتلال القوات العثمانية للأحساء وضعا مربكا لطبيعة العلاقات السائدة في عموم منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية منذ بداية القرن التاسع عشر والتي كان لبريطانيا والسعودية ثقلا كبيرا فيها ، بحكم مصالحهما وأهدافهما الستراتيجية . ويبدو من خلال سير الأحداث ، أن هناك أشبه بأتفاق بين بريطانيا والسعودية للمحافظة على أمن واستقرار المنطقة ، فعلى الرغم من أن آل سعود كانت لهم أطماع في ضم إمارات الخليج العربي إلى نفوذهم السياسي ، الا أن فارق القوة العسكرية والأمكانيات الحربية بينها وبين بريطانيا حالت دون تحقيق أهدافهم الأمر الذي جعلهم الأكتفاء بما حصلوا عليه من موارد مالية من دون الأضرار بالمصالح البريطانية .

وللوقوف بوجه التوسع العثماني ، قررت حكومة الهند البريطانية أتباع طرق دبلوماسية تجنبها الاصدام عسكريا بالدولة العثمانية وذلك بالايحاء للعثمانيين، بأن إمارات الساحل الشمالي ترتبط بمعاهدات دائمة مع بريطانيا ، وفي

الوقت نفسه العمل على توسيع حدود بعض الإمارات لأيقاف الزحف العثماني نحو منطقة الخليج العربي .

وبناءاً على نصيحة المقيم البريطاني في الخليج ، وسعت إمارة أبو ظبي المجاورة لقطر عام ١٨٧١ حدودها السياسية لتشمل خور العديد ، مستندة بذلك على أن سكان العديد من "القبيسات" وهم فرع من قبيلة بني ياس الرئيسية لإمارة أبو ظبي . وكان "بطي بن خادم" شيخ العديد الذي انشق عن إمارة أبو ظبي قد هدد بإعلان تبعيته إلى الدولة العثمانية ، إذا رفضت بريطانيا الاعتراف بأستقلاله[٤٢] وفعلا أعلن بطي عام ١٨٧٣ تبعيته للعثمانيين ، بعد أن رفض محاولات بريطانيا حل الخلاف بينه وبين حاكم أبو ظبي . ولذلك وجهت حكومة الهند البريطانية لويس بيلي بتقديم كل أنواع الدعم والمساعدة إلى حاكم أبو ظبي لأستعادة العديد إلى أمارته[٤٣] .

وعلى الرغم من محاولة الدولة العثمانية ضم العديد إلى قطر ، الا أن بريطانيا وقفت بالضد تجاه تلك المحاولات ، وأستمرت في مساندتها لشيخ أبو ظبي ، خوفا من امتداد النفوذ العثماني إلى بقية إمارات الساحل الشمالي[٤٤] .

لم يقتصر نشاط بريطانيا على مقاومة التوسع العثماني في إمارات الساحل، بل قاومت المحاولات الإيرانية التدخل في شؤون المنطقة ، وذلك بعقدها معاهدة مع شيوخ الساحل تمنعهم من إقامة صلات مع أي قوة خارجية عدا بريطانيا . وهذا ما تم فعلا ، حيث وقع شيوخ أبو ظبي ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والشارقة ودبي في عام ١٨٨٧-١٨٨٨ تعهدا مع بريطانيا ، أبرز ما جاء فيه :

١ - يمتنع الشيوخ عن إقامة أي علاقات الا مع الحكومة البريطانية .

٢ - لن يسمح الشيوخ لممثل أية دولة الاقامة في مناطقهم الا بموافقة الحكومة البريطانية[٤٥] .

ولما حاولت فرنسا الدخول إلى المنطقة ، عقدت بريطانيا مع شيوخ الساحل أتفاقية جديدة تم التوقيع عليها عام ١٨٩١ عرفت بأسم (الأتفاقية المانعة أو الأبدية)

تضمنت بنود التعهد السابق وأضيفت إليه قيود جديدة على الشيوخ منـــها : أن لا يتنازل الشيوخ عن أي قطعة من أرضـــهم لأي اجنبـــي ألا بموافقـــة الحكومـــة البريطانية . وأن يكون هذا الاتفاق ملزما لهم ولورثتهم ومن يخلفهم(٤٦) . وقد تـــم التصديق عليها من قبل حكومة الهند البريطانية عام ١٨٩٢ .

وبذلك تكون بريطانيا قد نجحت في تحجيم دور شيوخ الإمارات العربيـــة وأحكمت الطوق عليهم بموجب أتفاقية عام ١٨٩٢ ، حتى في مستقبل علاقاتهم مع القوى المحلية ولاسيما الدولة السعودية ، انطلاقا من حرصها على ابقاء ســـواحل الخليج العربي بعيدة عن أية قوة تستهدف مصالحها ، حتى أنها تمكنت في نهايـــة القرن التاسع عشر من تحويل الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية .

الهوامش :

١ - في النصف الأول من القرن الثامن عشر أصبح تاريخ إمارات الساحل الشمالي مرتبط بتاريخ قبيلة القواسم التي حكمت كلا من الشارقة ورأس الخيمة ، وبسطت نفوذها على بقية قبائل المنطقة .

د. حسين محمد البحارنة ، دول الخليج العربي الحديثة ، علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها ، بيروت ١٩٧٣ ، ص٢٣ .

٢ - صالح محمد العابد ، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧-١٨٢٠ ، بغداد ١٩٧٦ ، ص١٣٤-١٣٥ .

3 - S.B. , Milles, The countries and Tribes of the Gulf, London 1919 , Vol. 2 , P. 288 .

٤ - صالح محمد العابد ، المصدر السابق ، ص٩٠-٩١ .

٥ - نذير جبار حسين ، التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد فيصل بن تركي ١٨٤٣-١٨٦٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٢٤ .

٦ - للمزيد من التفاصيل عن الحملة . ينظر :

Francis Warden, Historical Sketch of the Rise and ProGress of the Government of the Muskat, Selection from the Records of the Bombay Government , New Series , No. XXIV , Bombay 1856 .

(وسنرمز لها في الهوامش التالية S.R.B.G)

٧ - نذير جبار حسين ، المصدر السابق ، ص١٢٤ .

٨ - د. جمال زكريا قاسم ، إمارات قديمة ودول حديثة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة مسحية شاملة ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٩٧١، ص٣٢ .

٩ - للتفاصيل ، ينظر :

J.B. Philby, The Heart of Arabia , London 1922 , Vol. 1 , P. XIX; S.M. , Zwemer, Arabia , the Gradle of Islam , New York , 1900 , P. 190 .

١٠ - صالح محمد العابد ، المصدر السابق ، ص١٤٥ .

J.S. Kelly, Britain and the Gulf 1795-1880 , Oxford 1968 , P.137

11 - S.R.B.G., Hennell, Historical Sketch of the Joasmee Tribe of Arabs, P. 314 .

12 - Ibid, P. 315 .

13 - R.B. , Winder, Saudi Arabia in the Ninetieth Century , London 1965 , P. 79 .

14 - J.B. , Kelly, Eastern Arabian frontiers , London 1964 , P. 63 .

15 - S.R.B.G. , Kembell, The Wahabee Tribe of Arabs from 1795-1844 , P. 155 .

16 - B. Lewis, The Arabs in History , London 1956 , 3rd, P. 167; Winder, Op. Cit, P. 121 .

١٧ - نذير جبار حسين ، المصدر السابق ، ص١٢٧ ؛ فالح حنظل ، المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، ١٩٨٣ ، ص٥٠١ .

١٨ - المصدر نفسه .

١٩ - د. جمال زكريا قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربيـــة ، ١٩٧٤ ، ط٢ ، ص٧٥-٧٦ .

٢٠ - عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، بريطانيا وإمارات الساحل في العلاقـــات التعاهدية ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص .

٢١ - المصدر نفسه .

٢٢ - التفاصيل الاتفاقية ، ينظر : المصدر نفسه ، ص٢٩٧-٢٩٨ .

٢٣ - د. محمد عرابي مخلة ، تاريخ الاحساء السياسي ١٨١٨-١٩١٣ ، الكويت ١٩٨٠ ، ص١١٠ .

24 - Kelly, Britain and the Gulf , PP. 397-398 .

25 - G.P. , Badger, History of Imam and Sayyids of Oman, By: Salil Ibn-Razik , New York , 1870 , P. XcII ; Kelly , Britain and the Gulf , PP. 404-405 .

٢٦ - ج.ج لويمر، دليل الخليج ، القســـم التـــاريخي ، الدوحـــة ١٩٦٧ ، ج٢ ، ص٧١٢ .

٢٧ - ادرك حاكم الشارقة ، أن أنضمامه إلى قوات الأمير عبد الله ســـيحقق لـــه مكاسب شخصية منها ، توسيع رقعة نفوذه إلى ساحل الباطنـــة ، وفـــرص سلطته على عجمان وأم القيوين .

Kelly, Britain and the Gulf , P. 405 .

٢٨ - د. سيد نوفل ، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي ، بـــيروت ١٩٦٩ ، ط١ ، ص٤١١-٤١٢ .

29 - R. Coupland, East Africa and it's invaders from the Earliest times to the death of Seyyid Said in 1856 , Oxford, 1961 , P. 55 .

30 - I. Skeet, Muscat and Oman , London 1974 , P. 139 .

31 - S.R.B.G., Kembell , Historical Sketch of the Joasmee tribe of Arabs , PP.356-357 .

٣٢ - د. جمال زكريا قاسم ، إمارات قديمة ودول حديثة ، ص٣٨ .

٣٣ - د. محمد عرابي نخلة ، المصدر السابق ، ص١٢٣ ؛ نذير جبار حسين ، المصدر السابق ، ص٩٩ .

٣٤ - نذير جبار حسين ، المصدر السابق ، ص١٠٠ .

٣٥ - اسفرت الزيارة عن تعهد الأمير فيصل بن تركي لبيلي بعدم التعرض لإمارات الساحل التي تربط مع بريطانيا بمعاهدات دائمة ، والتعاون مع بريطانيا من أجل تحقيق أمن الملاحة مقابل ، ضمان بريطانيا حماية مصالحه في الخليج العربي ، لتفاصيل الزيارة ، ينظر :

رحلة إلى الرياض والأوراق الخاصة ، العقيد لويس بيلي ، ترجمة ، د. عيسى أمين ، البحرين ١٩٩٦ ؛

Winder , Op. Cit., PP. 218-219 .

36 - R. Kumar , India and the Gulf region 1858-1907 , India 1965 , PP. 36-37 .

٣٧ - فاسيلييف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة ، خيري الضامن وجلال الماشطة ، موسكو ،١٩٨٦ ، ص٢٢٩ .

٣٨ - المصدر نفسه ، ص٢٣٠ .

٣٩ - شركة الزيت العربية الأمريكية ، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي ، مصر ١٩٥٢ ، ص١٩٩ .

٤٠ - د. محمد عرابي نخلة ، المصدر السابق ، ص١٢٤ .

٤١ - شركة الزيت العربية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص١٩٩ .

٤٢ - المصدر نفسه ، ص٢٥٧ .

٤٣ - المصدر نفسه ، ص٢٥٧ ، ٢٥٩ .

٤٤ - د. محمد عرابي نخلة ، ص٢٠٨-٢١٠ .

٤٥ - عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، المصدر السابق ، ص٣١٩-٣٢٠ .

٤٦ - د. صالح محمد العابد ، موقف بريطانيا من نشاط القواسم في الخليج العربي، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، بغداد ١٩٨٤ ، ص١٠٨.